إقتصاد الظـــــــــل بين السببية والتحييد

(العراق حالة دراسية)

The Shadow Economy between Causality and Neutralization
(Iraq as A Case Study)

أ.م.د. شهاب حمد شيحان

Assist.prof.Shehab Hamad Shehan

جامعة الانبار /كلية الإدارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

المستخلص :

إن ظاهرة اقتصاد الظل تمثل تهديدا للاقتصاد في معظم بلدان العالم بصفه عامـــه وبلدان الدول النامية بصفه خاصة لأنه يشكل معدلات عاليه من الناتج المحلي الإجمالـــي، ويعني اقتصاد الظل التهرب الضريبي مما يؤثر سلبا على الميزانية ألعامه وعلـــــى جميع مستويات الإنفاق العام ويشمل كافة الانشطه الاقتصادية التي يمارسها الأفراد او المنشات ولم تسجل بشكل رسمي ولا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع للنظـــام الإداري والقضائي.وهذا يؤدي إلـــى مزيد مـــن التظليل في الإحصاءات والمعلومات ممـــا يجعلها غير دقيقه ولاتوضح الإمكانيات الاقتصادية الحقيقية للبلد والتي بدورها تؤدي الى سوء توزيع الموارد الاقتصادية والناتـــــج القومي. ويعتبر اقتصاد الظل مظهرا مـــن مظاهر التخلف في المجتمعات لما يحمله من جوانب سلبيه وبالتالي فهو هدر للموارد المادية والبشرية..هذا البحث يهدف الى الكشف عـــن أسباب هذه الظاهرة وطرق تحييدها ومعالجتهـــا . وقد تم تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد العراقي للمدة من 1991 – 2011 اذ تبين بان نـــسب اقتـــصاد الظل من الناتج المحلي الاجمالي نسب تقل عن مثيلا تها في اغلب الدول التي تم عرضها في جدول (1) .

Abstract:

The phenomenon of shadow economy represents a threat to the economy of the most countries of the world in general, and of the developing countries in particular because it represents high rates of the total national product of their economy. The shadow economy means the increasement of the tax evasion rate which negatively influences their general budgets on all public spending levels. As a result, the state follows more complicated policies represented in the taxes increasement, complicating the administrative, security, and judicial procedures, and the increasement of the general expenditures at the expense of the investment expenditures. Thus, the more the shadow rate increases at the expense of the official economy, the more misleading and inaccurate statistics and information are given about the real economic potentialities which, in turn, causes the bad distribution of the economic resources and the national product.

The shadow economy is considered one of the forms of the societies backwardness for one of its important negative aspects is the waste of the material and human resources and misusing them. Thus, the study aims at revealing the causes of the phenomenon of the shadow economy and the way of tackling them.

The estimated size of the hidden economy in the Iraqi economy for the period of 1991 - 2011 it is found that the shadow economy ratios of gross domestic product ratios less than their counterparts in the rest of the countries that were displayed in the table (1)

ألمقدمه:-

ظاهرة اقتصاد الظل Shadow Economy أو الاقتصاد الأسود Black Economy أو الاقتصاد الخفي hidden Economy , مصطلحات تعني شيئاً واحداً ألا وهو كافة الانشطه ألاقتصاديه التي يمارسها الإفراد أو المنشآت ولكن لا يتم إحصائها بشكل رسمي ولا تعرف المكونات قيمتها الفعلية ولا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع للنظام الضريبي ولا للرسوم ولا للنظام الإداري والتنظيمي . ويشمل اقتصاد الظل أنشطه اقتصاديه مشروعه ونظيفة ولا تتعارض مع الأعراف والمبادئ والقيم والعادات الموروثة متمثله بالإعمال المنزلية التي يقوم بها إفراد الاسره الواحدة أو بمساعدة جيرانهم وأقربائهم في المناسبات , وكافة الإعمال التي يقوم بها أصحاب المنشآت الصغيرة لصالح منشآتهم دون إن يتقاضوا عنها عوائد مباشره ولم يتم تثبيتها في السجلات المحاسبية للمنشاة , وكذلك استخدام المرء لسيارته الخاصة كسيارة أجره واستخدامه لمنزله أو جزء منه للإيجار بشكل غير رسمي .. ولكن من الامثله على الانشطه ألاقتصاديه غير المشروعة وغير النظيفة والتي تدخل تحت مسمى اقتصاد الظل , تجارة المخدرات وتجارة السلع المسروقة والسلع المهربة ولعب القمار وتهريب البشر بين الدول والرشاوى والاختلاسات وكافة صور الفساد المالي التي تؤدي إلى كسب المال بطرق غير مشروعه وعدم تسجيله في القيود المحاسبة في القطاعين العام والخاص , ويوجد شبه اتفاق على إن ظاهرة اقتصاد الظل تشترك فيها كافة دول العالم المتقدم منها والنامي , وعليه فإن اقتصاد الظل هو كل ما خفي عن الدول من نشاط للإفراد , وتتجه كافة الدول إلى مراقبة أنشطة إفرادها ألاقتصاديه ليتم كل شيء إمام أنظارها , ولكن الواقع العلمي اثبت صعوبة ذلك وخاصة في البلدان النامية حيث ترتفع بها معدلات اقتصاد الظل . ولم يشذ المجتمع العراقي عن غيره بمعايشته لأنماط من اقتصاد الظل عبر مراحل تطوره , ولكن الملفت هو النمو الجامع لظواهره وفعالياته خلال العقد الأخير وآثاره العميقة في هيكلية الفعاليات والموارد ألاقتصاديه ومن ثم مدى فاعلية وسلامة الخطط والسياسات ألاقتصاديه إذا مأتم تنبيهها بغفلة أو يتجاهل مثل هذه الفعاليات . إن من غايات هذا البحث إثارة الاهتمام بهذه القضية الحيوية بحجمها وإبعادها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية الآن وفي المستقبل , وهي قضيه لم تنل باعتقادنا , ماتستحق من بحث ومتابعه رغم التحسس بأهميتها .

مشكلة البحث :-

تكمن المشكلة في أهمية دراسة ظاهرة اقتصاد الظل في ظهوره وانتشاره إذ أصبح الحديث عنه في الآونة الاخيره وعدم فهم الكثيرين لما يعني .. لذا وجدنا انه من الامانه العلمية كباحثين في علم الاقتصاد إن نتصدى لهذه المشكلة من خلال دراسة ماهية هذه الظاهرة وأسباب نشوءها وانتشارها والاختلاف بينها وبين الاقتصاد الرسمي وطرق قياسها وماهي الحلول التي تقوم بتحييد هذه الظاهرة .

أهداف البحث :-

معرفة الأسباب التي تؤدي إلى حدوث هذه الظاهرة ومن ثم إيجاد السبل الكفيلة لمنع أو التقليل من هذه الظاهرة وكذلك للتوصل إلى طرق قياس هذه الظاهرة ومعرفة التأثيرات السلبية ومن ثم التوصل إلى أهم المعالجات التي تدفع إلى عدم أوالتقليل من ارتكابه .

فرضية البحث :-

إن ظاهرة اقتصاد الظل وتأثيراته السلبية تمثل نسبه كبيره من الناتج المحلي الإجمالي لكثير من دول العالم ومنها العراق.

أولا –اقتصاد الظل : المفهوم ، الأسباب ، وطرق القياس :-

1 – المفهوم :اقتصاد الظل هو ذلك الاقتصاد الذي لايخضع للرقابة الحكومية ولا تسجل اعماله في سجلات الحسابات القومية(Gutman,1977:26) ولا يعترف بالقوانين والتشريعات الصادرة وهو لايشمل فقط الانشطه غير المشروعة بل يشمل ايضا الدخول غير المصرح بها والناتجة من انتاج السلع والخدمات المشروعة , ولكون هذه الظاهرة تتفرع مجالات عملها يطلق عليها اسماء متعددة وحسب مجال عملها ففي حال التعامل مع سلعة محرمة الاستخدام كالمخدرات والرق والاثار والاسلحة وتجارة البشر في هذه الحالة تسمى بالاقتصاد الاسود او اقتصاد الجريمة ، اما عندما ينتج سلعة من خلال معامل غير مرخصة عند ذلك تسمى بالاقتصاد غير الرسمي. (عبد المهدي، 1985: 71)

يشير مفهوم اقتصاد الظل الى الفعاليات الاقتصاديه التي تحصل خارج الضوابط والتشريعات النافذه وموافقة السلطات الرسميه ولا تظهر بياناتها واحصاءاتها في المنشورات الرسميه بما فيها الدخول المكتسبه وغير الوارده في الحسابات القوميه , وقد حفل الادب الاقتصادي بالعديد من التسميات التي تستخدم لوصف هذه الظاهره , فهناك الاقتصاد غير الرسمي(عبد العظيم، 1997: 10) , الاقتصاد الاسود , الاقتصاد السري , الاقتصاد الجانبي , الاقتصاد الثانوي وغيرها . وبصرف النظر عن هذه التسميات فإن هذه الظاهره ليست حديثة العهد او قاصره على نظام اقتصادي معين دون اخر بل يمكن ان تظهر في جميع الانظمه الاقتصاديه بإختلاف الفلسفات التي تؤطر ادارة الاقتصاد وبإختلاف مستوى تطورها . اذ ان ظاهرة اقتصاد الظل موجوده في الاقتصادات ذات النظام الحر وفي تلك التي تدار مركزياً وفي الاقتصادات المتقدمه والناميه على حد سواء . الا ان العامل المقرر لنشوء الاقتصاد الموازي هو الذي يتباين بين المجتمعات ويحدد كذلك مدى انتشار ونمو مثل هذه الاقتصادات . وتعد الضوابط والقيود التي تفرضها السلطات المركزيه على الفعاليات الاقتصاديه المحدد الاساس لنشوء اقتصاد الظل فهو يتقلص في الانظمه الاقتصاديه المداره بقوى السوق وقلة القيود الاداريه وتكاد ان تنحصر بالفعاليات الاقتصادية ذات الاضرار الاجتماعيه والصحيه ، مثل تهريب المخدرات ، وفي المقابل يتسع نطاق الاقتصاد الموازي في الاقتصادات المركزية الاداره او ذات القطاع العام الواسع .

وهناك تعاريف عديدة لاقتصاد الظل نذكر منها مايلي :

– بانه ذلك الاقتصاد الذي يتمثل بكافة الدخول التي لايتم الكشف عنها للسلطات الضريبية

– اما التعريف الاخر فينصرف الى الناتج القومي غير المحسوب او ذلك الجزء منه والذي كان يجب ان يدخل في الناتج المحلي الاجمالي ولكنه لم يدخل لسبب او لاخر . (صالح، 2005: 4)

– ويعرفه اخرون على ان مانشير اليه باقتصاد الطل يتوضح من خلال نظرتنا اليه فقد ننظر اليه على انه ينظم كافة الانشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبي او ننظر اليه من جانب اثره على مدى دقة حسابات الناتج القومي للاقتصاد القومي . فمن خلال المنظور الاول فان نقطة الانطلاق هي التشريعات التي تحدد طبيعة

الدخول التي تخضع للضريبة . ووفق ذلك فان اقتصاد الظل يشمل كافة الانشطة التي تولد دخلا خاضع للضريبة ويتم اخفاؤه . ووفقا للمنظور الثاني فان اقتصاد الظل يشمل كافة الانشطة التي يترتب عليها توليدا للدخل سواءا كانت قانونية او غير قانونية او خاضعة للضريبة ام غير خاضعة .(Mirus,1994 :25)

– وقد عرف على انه لايعني ان كافة المعاملات لاتسجل في الحسابات الرسمية للدخل القومي فهناك احتمال ان يشمل اقتصاد الظل جانبا من المعاملات التي تتم اصلا في الاقتصاد الرسمي وتسجل بالتبعية في حساباته ومع ذلك يتم استخدامها في اقتصاد الظل , ولا تسجل بالتالي القيمة المضافة التي تتم في اقتصاد الظل ضمن حسابات الناتج القومي . (شنايدر وانستي،2002 :2)

– وعليه يمكن ان يعرف اقتصاد الظل كما يلي : بانه يشمل كافة المعاملات الاقتصادية والتي تولد دخلا والتي لايتم تسجيلها في حسابات الناتج القومي اما لاسباب مقصودة ومتعمدة تهربا من الالتزامات القانونية وان هذه المعاملات الاقتصادية مخالفة للانظمة والقوانين وغير مشروعة في الدولة المعنية .

ثانيا – أسباب نمو اقتصاد الظل:

تختلف أسباب نمو اقتصاد الظل من دولة لأخرى ، إلا أنه من الممكن بصفة عامة حصر هذه الأسباب فى الآتى:

أ – ارتفاع مستوى الضرائب:

يتزايد الحافز نحو التحول إلى العمل فى اقتصاد الظل إذا كانت الأنشطة فى الاقتصاد الرسمى تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر. ويعتمد قرار المشاركة فى الاقتصاد الخفى للتهرب من الضرائب على أساس الموازنة بين العقوبات التى قد يتعرض لها الفرد فى حالة اكتشاف التهرب ، وكافة المخاطر الأخرى ، وبين الدخول الإضافية التى ستعود عليه من التهرب من دفع الضرائب(سلمان ,2006 :64) ، أخذا فى الاعتبار مدى استعداده لتحمل المخاطرة. وبناءا على هذه الموازنة يتخذ الفرد قرارة بالتهرب أو عدم التهرب. ويؤدى نمو العبئ الضريبى سواء أكان ذلك بالنسبة للضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة إلى رفع نسبة الضرائب إلى الناتج القومى. وهو ما يدفع إما إلى محاولة تجنب الضرائب أو التهرب من دفع الضرائب. ويؤدى ارتفاع العبئ الضريبى إلى تحويل بعض الأنشطة إلى اقتصاد الظل ، حيث تصبح هذه الأنشطة غير مسجلة وبالتالى لا تدفع ضرائب. ويتوقع أن تؤدى كل أشكال الضرائب إلى تحول المشروعات نحو الاقتصاد الخفى ، إلا أن أهمية ودرجة تأثير نوع معين من الضرائب تختلف من دولة إلى أخرى. على سبيل المثال فان نمو اقتصاد الظل فى الولايات المتحدة يعزى إلى الضرائب على الدخل. بينما يعزى نمو الاقتصاد الخفى فى أوروبا إلى ارتفاع اشتراكات التأمينات الاجتماعية والضرائب على القيمة المضافة. أما إذا ما أخذنا الدول النامية فى الاعتبار فان الضرائب المرتفعة على التجارة الخارجية لهذه الدول يمكن إدخالها أيضا فى قائمة العوامل المسئولة عن تحول المشروعات نحو الاقتصاد الخفى. (Hanson , 1982:54)

أن ارتفاع معدل الضريبة على الدخل الاضافى يمثل العامل الرئيسى فى ظهور الاقتصاد الخفى فى السويد. فوفقا لمعدلات الضريبة السائدة فى السويد يؤدى قيام الممول بعدم الكشف عن دخوله الإضافية إلى تهرب ضريبى نسبته 65% من الدخول غير المكشوف عنها. الأمر الذى يمثل حافزا كبيرا للممولين نحو التهرب الضريبى والتحول نحو اقتصاد الظل ففى حالة السويد فأن العامل الذى يعمل فى اقتصاد الظل ساعة إضافية

بنصف الأجر الذى يعمل به فى الاقتصاد الرسمى سيحصل على إيراد صافى يساوى ضعف إيراده من تلك الساعة إذا ما عمل فى الاقتصاد الرسمى ودفع الضريبة المفروضة فى الاقتصاد الرسمى عن هذه الساعة الإضافية. وبالرغم من كون النظام الضريبى فى السويد من الأنظمة ذات الكفاءة العالية ، بالإضافة إلى انخفاض نسبة الفساد الادارى بين العاملين فى مجال الضرائب ، والتى تكفل حصر اقتصاد الظل فى أضيق نطاق ممكن بالمقارنة بباقى الدول ، إلا أن يشير إلى أن آثار ارتفاع معدلات الضريبة ، وبصفة خاصة على الدخول الحدية على المدى الطويل ، تنعكس فى صورة ازدهار لاقتصاد الظل ، وتوفر بالفعل دوافع نحو المخاطرة والتحول نحو اقتصاد الظل. (Hanson , 1982:25)

وتمثل العلاقة التبادلية بين التضخم وارتفاع مستويات الضريبة على الدخل عاملا إضافيا يؤدى إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفى. فعندما تزداد الدخول الاسمية مع ارتفاع معدلات التضخم ينتقل دافعى الضرائب إلى شرائح أعلى من الدخل ، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع معدلات الضرائب بالرغم من أن الدخل القابل للتصرف بعد فرض الضريبة قد ينخفض من الناحية الحقيقية بفعل وجود التضخم. لذلك يعمد بعض الأفراد إلى التهرب الضريبى من خلال إخفاء جانب من دخولهم عند كتابة إقراراتهم الضريبية ، أو قد يميلون إلى تفضيل إجراء المعاملات من خلال نظام المقايضة حتى يتجنبون انخفاض مستويات المعيشة الناجمة عن التضخم وارتفاع معدلات الضريبة فى ذات الوقت.

على أن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو هل يؤدى تخفيض معدلات الضريبة إلى القضاء على الاقتصاد الخفى؟. إن تخفيض معدلات الضريبة قد لا يعنى بالضرورة القضاء على الاقتصاد الخفى. ذلك أن المتعاملين فى الاقتصاد الخفى يتمتعون بمعدل ضريبة فعلى يساوى صفرا. وبالتالى فان تخفيض معدل الضريبة بعدة نقاط ليس من المحتمل أن يؤثر على رغبة هؤلاء الأفراد فى إظهار دخولهم الحقيقية ودفع الضريبة المطلوبة. على انه على احسن الفروض يمكن تخيل أن تخفيض معدل الضريبة سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد الخفى. أما هؤلاء الذين يتعاملون فعلا فى الاقتصاد الخفى فيصعب تصور أن تتأثر أعدادهم بتخفيض معدلات الضريبة.

كذلك فان إدخال أشكال أخرى من الضريبة غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة Value Added Tax (VAT) ، أو ضريبة المبيعات Sales Tax بدلا من الضرائب على الدخل لن يقضى على الاقتصاد الخفى. على سبيل المثال فان الدول الأوروبية تعانى من وجود اقتصاد خفى بالرغم من استخدام ضريبة القيمة المضافة على نطاق واسع. ذلك أن من الممكن التهرب من ضريبة القيمة المضافة من خلال الاتفاقات التى يمكن أن تتم بين المنتجين والمشترين ، وكذلك من خلال تزييف الفواتير. وإذا ما نجح المتعاملون فى التهرب من الضريبة على القيمة المضافة فان ذلك سوف يمكنهم من تحصيل الضريبة والاحتفاظ بها لأنفسهم.

وبالرغم من أن التحليل الاقتصادى الجزئى Microeconomic Analysis للضريبة يشير إلى أن أرباح المنتج تميل إلى الانخفاض مع زيادة مستوى الضريبة لان المنتج قد يضطر إلى تحمل جانبا من الضريبة ، يعتمد ذلك على درجة مرونة الطلب السعرية. إلا أن التحول نحو الاقتصاد الخفى يجعل من الضريبة مصدرا جيدا للدخل للكثير من تجار التجزئة. بل وقد يمكنهم من زيادة مستوى أعمالهم وذلك عن طريق منح خصم لعملائهم يعادل قيمة – أو جزء من – الضريبة.

ويرتبط بهذا العنصر مدى شعور الأفراد بالرضا عن السياسات الحكومية ، وقناعتهم بالأهداف التى تسعى السلطات إلى تحقيقها. إذ يعد ذلك من العوامل الفعالة فى رفع درجة الالتزام الأدبي من جانب الأفراد نحو دفع الضريبة. فإذا أحس الأفراد بعدم جدوى البرامج الحكومية ، أو أن هناك إسرافا مبالغا فيه فى إنفاق حصيلة الضرائب ، أو أحس الأفراد بان ليس هناك عائد ملموس يعود عليهم ، فانهم قد يميلون إلى محاولة التهرب من أو تجنب دفع الضريبة.(عوض الله ,2002 :9)

ب – النظم والقيود الحكومية:

يرى البعض أنه إذا لم يكن هناك ضرائب فان اقتصاد الظل سوف يستمر أيضا فى الظهور بسبب القيود الحكومية الأخرى المفروضة على النشاط الاقتصادى للأفراد. وتفرض هذه النظم أو القيود إما بهدف تنظيم ممارسة أعمال معينة أو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد وضمان مستويات مناسبة من المعيشة أو الرفاهية أو الأمان. أو قد تفرض بسبب أن الأنشطة ذاتها أنشطة إجرامية أو غير قانونية من المنظور الاقتصادى أو الاجتماعىمثل غسيل الموال والتجار بالمخدرات(العمري,2000 :8). وإذا كانت هذه القيود مصحوبة بغرامات مرتفعة ونظام فعال للرقابة فقد تحول دون وجود مثل هذه الأنشطة ، إلا أنها للأسف فى أغلب الأحوال ستحول هذه الأنشطة إلى اقتصاد الظل.

أن الكثير من الدول وبصفة خاصة الدول الصناعية تمنح بعض المزايا لأغراض رفع مستويات الرفاهية العامة للأفراد المقيمين داخل حدود دولهم. وتتناسب هذه المدفوعات بصورة عكسية مع الدخل. وعادة ما يبدأ صرفها عندما ينخفض الدخل إلى مستوى معين. وقد تؤدى نظم الضمان الاجتماعى ومدفوعات الرفاهية التى تدفعها الحكومة للأفراد إلى دفعهم نحو دخول الاقتصاد الخفى. فعندما يتعدى الدخل مستوى معين ، يصبح الفرد غير مؤهل للحصول على الإعانة الاجتماعية ، أو يحصل على جزء منها فقط. وقد يدفع هذا الأمر هؤلاء الأفراد إلى دخول الاقتصاد الخفى حتى لا تتأثر مدفوعات الضمان الاجتماعى لهم. ولهذا السبب تنتشر عمالة الأفراد الذين أحيلوا إلى التقاعد فى الاقتصاد الخفى ، خوفا من تأثر مدفوعات المعاش لهم من جراء انكشاف مصادر الدخل التى يحصلون عليها من عملهم إذا ما قرروا العمل فى الاقتصاد الرسمى.

وفى كثير من الأحيان تتطلب ممارسة بعض أنواع الوظائف أو الحرف الحصول على إذن رسمى أو ترخيص. كما قد تهدف هذه النظم إلى الحد من الكمية المعروضة من سلع أو خدمات معينة ، وهو ما ينشأ عنه فى بعض الأحوال فجوة بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من هذه السلع والخدمات ، مما يوفر دافع لدى الأفراد الذين ليس لديهم ترخيصا بمزاولة المهنة أو بإنتاج هذه السلع والخدمات إلى دخول الاقتصاد الخفى والعمل بأجر اقل أو الإنتاج بسعر أقل فى الاقتصاد الخفى بدون تحمل الاستثمارات المتمثلة فى تكاليف استخراج مثل هذه التراخيص.

كذلك فان بعض القيود الحكومية على إنتاج سلعة معينة قد تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. مثل حماية مستوى المعيشة للعمال أو حماية المستهلكين. إلا أن ذلك يدفع بعض المنشآت إلى الظهور بهدف الحصول على ميزة تنافسية من خلال تجنب هذه القوانين. كذلك فان هناك مجموعة من القيود القانونية الأخرى التى تساهم فى تحول المشروعات نحو الاقتصاد الخفى ، مثال ذلك القيود القانونية أو المفروضة من قبل نقابات العمال حول مستويات الأمان والسلامة الواجب توفيرها أثناء أداء الوظيفة. أو القيود

القانونية الخاصة بالمواصفات الواجب الالتزام بها فى تصميم المشروعات بهدف حماية البيئة. أو القيود على الحد الأدنى للأجور.

ج – دور المشروعات الصغيرة:

يعتبر اقتصاد الظل مهم جدا بالنسبة للمشروعات الصغيرة ، كما أن المشروعات الصغيرة مهمة جدا لوجود الاقتصاد الخفى. فالمشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة ، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التى تقوم على استخدام النقود السائلة فى إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة الخفية. ولهذا السبب نجد أن أى محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة ، لان هذه المشروعات تعمل أصلا فى ظل افتراض عدم وجود ضرائب.

ويؤدى تزايد أعداد المشروعات الصغيرة التى تقوم أساسا على استخدام النقود السائلة فى إبراء المعاملات إلى زيادة الأهمية النسبية للاقتصاد الخفى فى العديد من الدول. حيث يصبح من السهل التهرب من الضريبة عندما يكون حجم المشروعات صغير نسبيا.

د – ندرة السلع:

تختلف طبيعة العوامل المسئولة عن نمو الاقتصاد الخفى من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. فمما لا شك فيه أن جانبا كبيرا من التحليل عن أسباب نمو الاقتصاد الخفى تم على أساس حالة الدول المتقدمة ، والتى تلعب فيها الضرائب دورا أساسيا. أما فيما يتعلق بالدول النامية فان الأمر يختلف بعض الشئ. إذا أننا نواجه فى هذه الحالة اقتصادا على جانب كبير من السيطرة والتحكم فيه من جانب الحكومة ويعانى من عجز فى عرض بعض السلع. كما أن جانبا كبيرا من هيكل الضريبة ينصب على الضرائب الغير مباشرة وليس الضرائب على الدخل ، والتى يفترض أنها العامل الأساسى فى نمو الاقتصاد الخفى فى الدول المتقدمة. ولذلك نجد أن السبب الرئيسى فى نمو الاقتصاد الخفى فى هذه الدول هو نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية ، وسهولة التلاعب فى السلع التى توفرها الحكومة ، والتى يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التى تتولى الحكومة الإشراف عليها.

إن النظام الخاص بالأسعار فى هذه الدول عادة ما يكون غير مناسبا ولا يعكس مستوى الندرة. فالسلع الأساسية تباع بأسعار مدعمة. وتؤدى هذه الأسعار المنخفضة إلى انتشار ظاهرة الطوابير وأحيانا زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية. ويؤدى ذلك الأمر إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفى أما من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية ، أو من خلال محاولة إنتاج هذه السلع فى الاقتصاد الخفى للوفاء باحتياجات الطلب عليها.

هـــ – دور المعلومات:

تلعب المعلومات دورا حيويا فى أداء اقتصاد الظل. فكل من المشترين والبائعين فى سوق السلع والعمل يحتاجون إلى معلومات عن الأطراف موضع المعاملات التى تتم على أرض الواقع. كذلك قد تكون هناك حاجة إلى المعلومات عن الأسعار والجودة والبدائل المتاحة. وبدون توافر هذه المعلومات فان السوق لا يمكنه العمل. وعلى ذلك لكى ينمو الاقتصاد الخفى فلابد من توافر المعلومات بسهولة وبتكلفة قليلة.

وينبغي الإشارة إلى انه إذا كانت البيانات متاحة بهذه السهولة للأطراف المتعاملة فى اقتصاد الظل ، فانه من المتوقع بالتالى أن تكون متاحة أيضا للحكومة. ومما لاشك فيه أن المعلومات سوف يكون لها تكلفة لمن يريد التعامل فى اقتصاد الظل. ومن ثم فان ازدهار اقتصاد الظل فى هذه الحالة سوف يعنى أن الحكومة أما لا تستطيع جمع هذه المعلومات أو لا ترغب فى جمعها أصلا.

ثالثا – قياس اقتصاد الظل :-

بالنظر للنمو السريع في اقتصاد الظل في كثير من البلدان ولاسيما الناميه وللآثار الكبيره التي تتركها فعالياته في عموم متغيرات الاقتصاد الكلي ومن خلالها في كفاءة وسلامة السياسات والخطط الاقتصاديه , فقد جرت في دول عديده محاولات لتقدير حجم هذه الفعاليات والانشطه (frey,1982:22). ولقد تباينت تقنيات واساليب التقدير بإختلاف البلدان تبعاً لإمكاناتها الفنيه وخصوصية وضعها الاقتصادي واحياناً لمفهومها حول هذا النمط من الاقتصاد . ويمكن هنا ان نورد بعضاً من الاساليب المعتمده لتقدير وقياس الاقتصادات الموازيه فهناك اولاً الاسلوب الذي يتبنى التقدير المباشر لمختلف اوجه نشاطات هذا الاقتصاد وعن طريق جمعها يمكن التوصل الى المجموع الكلي . والتساؤل الذي يثار عند استخدام هذا الاسلوب يتعلق بمدى شموليته لكافة اوجه النشاط غير القانوني وسبل الوصول اليها . أما الاسلوب الثاني فيقوم على تقدير الفارق بين الافراد الذين يشكلون على اساس البيانات الاحصائيه ، جزءاً من القوى العامله وبين اولئك الافراد الذين يعتبرون عاملين مسجلين رسمياً . ان نقطة الضعف المهمه في هذا الاسلوب انه يستلزم تحقق الاستخدام الكامل لعنصر العمل , اذ قد يكون افراد عاطلين ولايمارسون اي نشاط من انشطة الاقتصاد الموازي . اما الاسلوب الثالث فإنه يحاول تقدير حجم الاقتصاد الموازي من خلال مقارنة التقديرات الرسميه لإجمالي الناتج القومي من زاوية الاستهلاك مع التقديرات من زاوية الدخول وذلك اعتماداً على افتراض اساس مضاره ان تأثيرات اقتصاد الظل على تقديرات الناتج القومي ينحصر بعنصر الدخل. والجدول (1) يوضح حجم اقتصاد الظل من التانج المحلي الاجمالي الى 145 دوله (مركز المشروعات الدولية الخاصة, 2008 :9)

جدول(1) متوسط حجم اقتصاد الظل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي%

السنوات / الدولة	2000 - 1999	2001 -2000-	2003 -2002
اغلب الدول النامية 1- إفريقيا(24) دوله 2- أمريكيا الوسطى والجنوبية (17) دوله 3- أسيا (25) دوله	33.9 34.2 20.9	31.4 37.7 23.4	41.2 27.5 26.3
الدول التي تمر في مرحله انتقاليه(23) دوله	31.5	34.6	34.67.9
الدول المتطورة جدا والأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(21)دوله	13.2	15.7	16.8
دول الجزر الواقعة جنوب المحيط الهادي(10)دول	31.7	32.6	33.4
الدول الشيوعية(4) دول	19.4	20.7	21.8

المصدر/ مركز المشروعات الدولية الخاصة/القطاع غير الرسمي في العراق- دراسة استكشافيه، 2008 :9)

من خلال الجدول (1) لابد من الاشاره الى اهم النتائج التي توصل لها الباحث (شنايدر , 2002 : 31)من خلال بحثه الموسوم حجم اسواق الظل في 145 دولة في مختلف انحاء العالم . حيث يشير الباحث الى ضرورة التغلب على الكثير من المعوقات لقياس اقتصاد الظل وتشخيص وتحليل اثاره على الاقتصاد الرسمي والجدول اعلاه يوضح ماتم تحقيقه من تقديرات لحجم اقتصاد الظل لتلك الدول للمدة من1999-2003. ولم يكن العراق من ضمن الدول المدروسة

ومن هذه النتائج التي يتضمنها الجدول (1) توصلنا الى حقيقة وهي ان جميع الدول المبحوثه كان اقتصاد الظل فيها يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي . ولابد ان نعترف بان اقتصاد الظل ظــاهرة معقــدة وهــي موجودة في جميع انواع الاقتصادات , المتقدمة , والنامية ,والتي تمر في مرحلة انتقاليــة . ويــزاول الافــراد

اقتصاد الظل لاسباب منها السياسات الحكومية المتمثلة بالنظام الضريبي والانظمة الاخـــرى . ولا بـــد علـــى الدولة التي تريد التقليل من هذه الظاهرة ان تقوم بتحليل العلاقات المعقدة بين الجهات الرسمية واقتصاد الظل , والشيء المهم في هذا المجال هو ان تقوم الدوله بتحليل العلاقات بين عواقب قراراتها المرتبطة بالسياسات.

رابعا –أنماط اقتصاد الظل في العراق :-

شهدت الساحة الاقتصادية في العراق خلال سنوات العقد الماضي انماط متعددة من اقتصاد الظل نوجزها كالاتي

أ –اقتصاد الظل لعنصر العمل (التشغيل) :-

ويتجسد هذا النمط بصوره جوهريه باستخدام عاملين في فعاليات اقتصاديه خارج التعليمات والتشريعات والقوانين النافذه في مجال التشغيل ومثال ذلك تشغيل عاملين دون دفع مايترتب على ذلك من اشتراكات الضمان الاجتماعي او ضرائب الدخل ان وجدت الى المؤسسات المعينه . ان التهرب من هذه الالتزامات يصب في مصلحة رب العمل وكذلك العامل , فبالنسبه لرب العمل فهذا التهرب يعني تقليص تكلفة عنصر العمل ومن ثم تكلفة الانتاج , وبالنسبه للعامل فإن هذا السلوك يحول دون تقليص دخله النقدي من خلال عدم تعرضه الى الضريبه, وعلاوة على التهرب من اشتراكات الضمان الاجتماعي وضريبة الدخل فإن هناك مظاهر اخرى للاقتصاد الموازي للعمل ويتمثل بلجوء ارباب العمل الى تشغيل عاملين بإجور تقع دون مستوى الحد الادنى للإجورالذي تقرره قوانين العمل, وتتسع هذه الحاله في ظروف البطاله وتصاعد تكلفة متطلبات المعيشه . وهناك ايضاً استعانة ارباب العمل بتشغيل الاحداث والمتقاعدين والاجانب وكلها مظاهر للاقتصاد الموازي للعمل ينطوي على حرمان الميزانيه العامه للدولهمن عوائد ماليه فيما لو خضعت هذه الفعاليات لإلتزاماتهاالقانونيه تجاه الدوله . وتعد البطاله مصدراً اخر للنمو السريع للاقتصاد الموازي في العراق خلال عقد التسعينات ذلك ان تقلص فرص التشغيل في الانشطه الرسميه سواءاً في القطاع الاشتراكي او القطاع الخاص بفعل محددات حالة الحصار وتزامنها مع ارتفاع تكلفة متطلبات المعيشه جراء نمو معدلات التضخم دفع الكثير من العاطلين للبحث عن مورد للمعيشه دون مراعاة للقوانين والتشريعات واحياناً للقيم والمفاهيم الاجتماعيه السائده . مما زاد المعضله سوءاً التوسع الافقي لكثير من المحددات والقيود الرسميه , وخاصة الضرائب , وتواصل اعبائها المتزايده مما يحفز المزيد من محاولات التحرر منها , اي بعباره اخرى توسع الاقتصاد الموازي للعمل ناهيك عن الاثار الانكماشيه لهذه الاجراءات . (صالح ,2005 :5)

ب –التهريب :-

ويعد التهريب وجهاً اخر لاقتصاد الظل في مجال التجاره الخارجيه الذي شهدنه الساحه الاقتصاديه في العراق بعد فرض الحصار وتصاعد انعكاساته في جوانب الطلب والعرض السلعي في السوق المحليه , كذلك في تحويلات العملات الاجنبيه واسعار صرفها . لاشك ان اشتداد هذه الظاهره حفزته بقوة حالة الحصار وما تبعتها من تقييدات جديده في مجالي الاستيراد والتصدير حد المبالغه والافراط احيانا . إن مساوئ التهريب على الاقتصاد الوطني حالة تتمثل في حرمانه من الكثير من العوائد والمنافع يصعب تعويضها بيسر مثل تهريب المكائن والمعدات الثقيله والثروه الحيوانيه فضلاً عن عدم ظهور المعطيات الرقميه لهذه الفعاليات ضمن الاحصاءات والحسابات الوطنيه الضروريه لأغراض التخطيط وتبني السياسات الاقتصاديه السليمه . ويجدر التنويه هنا ان التهريب لم يكن حصيلة مشاكل العرض المحلي بل اقترن ايضاً وبشكل وثيق بتدهور سعر

الصرف للعمله المحليه وتنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي للعملات الاجنبيه التي سوف نأتي على ذكرها لاحقاً وكذلك لايمكن عزله عن العرض السلعي وأثاره التضخميه .

ج –الانتاج السلعي الموازي :-

ان مفهوم الاقتصاد الموازي يمتد ليشمل ايضاً مجالات الانتاج السلعي التي تحصل خارج اطار الموافقات والتشريعات الاصوليه . هنا يبرز في الاقتصاد العراقي النشاط الصناعي البيتي خاصةً الذي تنامى بشكل خلال فترة الحصار . ان قوة الدفع المحفزه لمثل هذه الفعاليات متنوعه فقد تكون قيود دينيه او اجتماعيه لتعاطي وتداول مثل هذه الفعاليات ومنتجاتها مثل المشروبات الكحوليه او استغلال المسميات والماركات التجاريه المعروفه او نقص العرض من بعض المنتجات من مصادرها الاصليه والشرعيه . لذلك صرنا نرى الكثير من الفعاليات الصناعيه الموازيه تتحقق في البيوت لإنتاج سلع مثل السكائر , المنسوجات , المنتجات الغذائيه , علاوة عن السلع التي كان ينتج في السابق ولايزال وعلى نطاق واسع في البيوت لأغراض تجاريه كالخبز . ان هذه الفعاليات تنطوي على استخدام موارد اقتصاديه وتحقيق عوائد لا بأس بها لا تظهر في الحسابات الوطنيه الى جانب المساوئ الاجتماعيه والصحيه لتي يحتمل ان تنشأ عن مزاولة بعض هذه الفعاليات وتعاطي منتجاتها .

د –تداول السلع الموازيه : –

وهو ما يعرف ايضاً بالسوق السوداء للسلع وينشأ هذا النمط خاصة عن نقص العرض ازاء الطلب في السوق بسبب عامل محدد او مجموعة عوامل مجتمعه ومنها :

أ – التحديد المركزي للأسعار منحرفاً عن الفعل التوازني لعوامل السوق في تحديد السعر .

ب– التقنين الكمي في التوزيع مثلاً استعمال البطاقات التموينيه .

ج– الزام المنتجون بالبيع الى الدول كامل او جانب من الانتاج او بأسعار محدده مركزياً او كلاهما معاً .

د– محددات الاستيراد او التصدير .

لقد كان اثر التحديد المركزي للأسعار في نشوء او تنامي السوق السوداء للسلع في العراق واضحاً خلال عقدي السبعينات والثمانينات , الا انه بدأ بالتضاؤل بعد التخلي عن العمل بهذا النظام . لقد كان اثر التقنين الكمي في التوزيع لبعض السلع فاعلاً وخاصةً حتى منتصف السبعينات في ظاهرة السوق السوداء للسلع حيث أدى النقص في العروض السلعي ولاسيما الاساسيه منها بسبب قيود الاستيراد او تراجع الانتاج المحلي الى اعتماد الدوله اسلوب التوزيع المركزي المقنن لهذه السلع (مثلاً البطاقات التموينيه , بعض المشتقات البترولية) دفع باسعارها نتيجة لعدم كفايتها او عدم استيفائها للمواصفات والنوعيه المرغوبه الى الارتفاع الحاد حفز اللجوء الى اساليب غير اصوليه لتوفيرها للاستفاده من ميزة السعر ويبرز هنا خاصة تهريب السلع او التلاعب والغش بالمواصفات .

هـــ –تداول العملة الاجنبيه: –

لعل ابرز انماط اقتصاد الظل في العراق خلال العقد الاخير هي الفعاليات غير المشروعه التي تتضمن تبادل العملات الاجنبيه وخاصة الدولار التي نمت وازدهرت بوتائر فاقت الفعاليات الاخرى للاقتصاد الموازي . يرجع ذلك الى مجموعه متفاعله من العوامل الداخليه والخارجيه وبشكل الحصار الاقتصادي (العامل الخارجي

) واثره في التدهور الحاد في عوائد القطر من العملات الاجنبيه مصدراً اساسياً لها . اما العوامل الداخليه فتحدد التوسع الكبير في الانفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والجاري سواءاً لتمويل فعاليات اعمار المنشأت التي تضررت بالعدوان او كإجور ورواتب او نفقات توفير الدعم للسلع الاساسيه اضافة الى مواصلة تنفيذ بعض المشاريع التنمويه الهامه . وأدى فائض السيوله النقديه الذي عن ذلك الى تراجع سعر الصرف للعمله المحليه ازاء العمله الاجنبيه الى مستويات متدنيه جداً وتزامن ذلك مع ابقاء السلطات النقديه لنظام سعر الصرف الثابت للعمله المحليه نجم عن نمو السوق الموازيه للعملات الاجنبيه وتعاظم دورها في الاقتصاد العراقي ولم تفلح اجراءات تبني اسواق لتبادل العمله الاجنبيه تحت اشراف ورقابة السلطات النقديه في القضاء على هذه الظاهره وان أدت الى الحد جزئياً في نموها . (صالح ,2005 :8)

و – أثر القيد الضرائبي في نمو اقتصاد الظل في العراق:-

كان النشاط الضريبي في العراق الى فتره قصيره محدداً من حيث نطاق الفعاليات التي تخضع له ومنخفض في اعبائه (كلفة الضريبه) ولكن خلال فترة التسعينات وبخاصةً بعد منتصفها ونتيجةً لتفاقم مشكلة العجز في الموازنه العامه للدوله ازدادت اهمية الضريبه كأداة لمعالجة العجز تجسدت في توسع نطاق الاوعيه الضريبيه وارتفاع كلفها واعبائها على دافعي الضرائب من المنتجين والمستهلكين سواءاً بصوره مباشره او غير مباشره(صالح ,2005 :8) . ان الزيادات المتواصله في كلفة الضرائب وفي حجم الفعاليات التي تخضع لها وفرت باعثاً قوياً على تدهور قيم الالتزام لدى الدافعين (أي ما يعرف بالامانه الضريبيه) ترتب عليه اشتداد ظاهرة التهرب الضريبي . يضاف الى ذلك ان تفاقم العبء الضريبي , ولاسيمافي ظل افتقار النظام الضريبي في العراق الى ادارة استيفاء كفوءه وغير مؤهله ومهيأه لإستيعاب هذا النمو الكبير والمفاجئ في فرض الضرائب . أدى كل ذلك الى تدهور ما يمكن تسميتها بأمانة الجبايه الضريبيه والتي تتمثل بتعمد موظفي ادارة الجبايه الى تضييق الفعاليات المشموله بالضريبه او تخفيض اسعارها مقابل تلبية منافع شخصيه خاصه (قبول الرشوه مثلا) . وهكذا فإن التهرب الضريبي لقاء منافع خاصه لموظفي الجبايه تدخل في اطار فعاليات اقتصاد الظل . ان مستوى اسعار الضرائب وقصور ادارة استيفائها ليست متفرده في مسؤوليتها عن ظاهرة الفعاليات الضريبيه الموازيه المتفاقمه في المرحله الراهنه , بل هناك مؤثرات اخرى تمارس فعلها في هذا الشأن كالقصور في الوعي الضريب وإعتياد الفرد العراقي ولفتره طويله على تلقي منافع الخدمات العامه بأسعار منخفضه او مجاناً وحتى في ظروف الرخاء الاقتصادي مما يشيع اعتقاداً خاطئاً بأن الضرائب التي تمثل مصدراً هاماً لتمويل هذه الخدمات وبخاصة في ظروف الحصار الاقتصادي الحاليه , هي انتزاع غير مشروع للدخول . ومما يزيد في تفاهم الموقف من دفع الضريبه ما يشوب النظام الضريبي حالياً من عيوب فيما يتعلق بالتوزيع العادل والمنصف للعبء الضريبي . وهنا يجدرالتنويه بأن لانغفل دور التأثيرات السايكولوجيه السلبيه عبر برامج الاعلام المعادي في التأثير في الموقف الضريبي للفرد من خلال تعريف اهداف وغايات السياسه الضريبه للدوله وأوجه إنفاق ايراداتها . ان الممارسات الموازيه في اطار العمل الضريبي الحاصله في المرحله الراهنه سواءاً تمثلت بالتهرب الضريبي بشكل كامل او تحصيل عوائد ضريبيه اقل من حجومها الحقيقيه المفترضه تشكل واحده من ابرز مظاهر الاقتصاد الموازي في العراق وتنطوي على خسائر اقتصاديه باهظه تتجسد في نقص العائد الضريبي علاوة على تكاليف اجتماعيه لاتقل اهميه من خلال تحطيم قيم الضبط والالتزام

الوظيفي والمجتمعي بالخضوع والانصياع للقوانين والضوابط النافذه . ان التصدي لظاهرة الممارسات الضريبيه الموازيه يستدعي التوجيه الواعي لدافع الضريبهب اهميتها بوصفها وظيفه اجتماعيه واقتصاديه ووطنيه يتعين لكل فرد ادائها بجداره والتزام لتمكين الدوله من انجاز مهامها الاقتصاديه والاداريه والدفاعيه وصيانة الامن والتماسك المجتمعي , وكذلك ينبغي تفعيل الاجراءات الاداريه الفاعله في النظام الضريبي مثل فرض جزاءات قانونيه شديده ورادعه بحق عناصر الخلل في هذا النظام سواءاً من دافعي الضرائب او من يستحصلونها .

خامسا – المساوئ الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاد الظل :-

ينطوي اقتصاد الظل على العديد من المساوئ والاثار الضاره تطال جوانب الحياة الاقتصاديه وقضايا التماسك والعداله الاجتماعيه لتنعكس بدورها في الاستقرار السياسي . في الجانب الاقتصادي يمكن تأشير ابرز مساوئ الاقتصاد الموازي بالنقاط الاتيه :

أ – تشويه المعلومات والاحصاءات الخاصه بحجم المتاح والمستغل من الموارد الاقتصاديه والاستخدام وصعوبة التنبؤ الصحيح بتغييراتها مستقبلاً اذا عادت الاحصاءات عن هذه المؤشرات في ضروف توسع الاقتصاد الموازي اقل بكثير عن واقعها الفعلي يصعب معها على المخططين وصانعي السياسات الاقتصاديه واتخاذ قرارت عمليه وواقعيه .

ب – وهو مانوهنا عنه سابقاً ونعني به حرمان الميزانيه العامه من الكثير من العوائد والايرادات التي يمكن ان تحصل عليها لو تحققت نشاطات الاقتصاد الموازي بصوره قانونيه وضمن اطار التشريعات واللوائح الرسميه النافذه .

ج – تحميل الاقتصاد والميزانيه اعباء اضافيه لها تتطلبها متابعه وملاحقة نشاطات الاقتصاد الموازي من اقامة وتوسيع الاجهزه الحكوميه التي تكلف بمثل هذه المهام .

د – تتجلى الكلفه التي يتحملها الاقتصاد العراقي حالياً والناشئه عن فعاليات الاقتصاد الموازي بإعادة تخصيص سيء للموارد الاقتصاديه المتاحه ولاسيما في هذه المرحله الرأسمال النقدي من العملات الاجنبيه بتوجيهها صوب انشطه غير مجديه اقتصاديه وخاصة المضاربه ونتائجها العكسيه الكابحه للجهود التنمويه علاوة على مزيد من الاضرار بسعر الصرف للعمله المحليه وتصعيد التوقعات التضخميه . كما ان الدخول المتولده عن هذا فعاليات , وهي مرتفعه عادة , قد لا يدفع عنها اصحابها اي استحقاقات قانونيه او لقاء التسهيلات والخدمات العامه التي ينتفعون منها وبدلاُ عن ذلك يمكن لهذا المورد الاقتصادي النادر في الوقت الراهن (العملات الاجنبيه) وذو تكلفة الفرصه المرتفعه ان يوجه نحو انشطه وفعاليات اكثر حيويه للإرتقاء بكفاءة اداء الاقتصاد الكلي .

ويجدر الاشاره هنا الى ان كثرة التشريعات والتقييدات التي توسم المناخ الاستثماري في العراق علاوة على نواقص الجهاز الاداري تعد عوامل هامه لتوجيه الموارد الاقتصاديه وخاصة العملات الاجنبيه بعيداً عن المجالات التي تخدم فعلياُ المهام التنمويه . اما في الجانب الاجتماعي فإن قسم كبير من الدخول المتأنيه من ممارسة النشاطات الموازيه تكون مرتفعه بوصفها ممارسات مخطوره قانوناُ ودرجة المخاطره فيها عاليه نسبياً ودون ان تخضع مثل هذه الدخول الى اي ضرائب ورسوم رغم انتفاع الذين يحققونها من الخدمات العامه شأنهم في ذلك العاملين في الفعاليات الرسميه وبقية افراد المجتمع . طبيعي ان مثل هذا الدخول المرتفعه تولد تفاوتاً

طبقياً وتشوه نمط توزيع الدخول ومايترتب على ذلك من انعكاسات اجتماعيه سلبيه ومنها تعميق النزوع الى خرق القوانين والضوابط والقيم المنظمه لشؤون المجتمع والالتفاف عليها .

سادسا – قياس اقتصاد الظل في الاقتصاد العراقي

يمتاز اقتصاد الظل بأنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بتقدير حجمه وهذا ماتفق عليه اغلب الاقتصاديين, لكن ذلك لايمنع من إجراء محاولات لغرض تقدير حجم اقتصاد الظل , ونظرا لعدم الاتفاق على إعطاء تعريف محدد لاقتصاد الظل فان نتائج التقدير دائما تكون متباينة حتى اذا كان التقدير لاقتصاد دولة واحدة . وهناك عدد من أساليب القياس والتقدير لهذا النوع من الاقتصاد الا انه على وجه العموم يوجد اتجاهين للتقدير يسمى الاتجاه الأول بالاتجاه المباشر والذي يعتمد على اساس حساب الناتج المتأتي من الأنشطة الاقتصادية الفرعية التي ترتبط باقتصاد الظل والاتجاه الثاني فهو الاتجاه غير المباشر والذي يقوم على تتلع الاثار المترتبة على وجود انشطة اقتصاد الظل. وعلى كل حال يمكن تحديد الاساليب التي يحتويها الاتجاهين في مجال قياس اقتصاد الظل وفيما يلي اهمها:

أ- الفرق بين الدخل والانفاق .

ب- احصائيات عدد العاملين في سوق العمل.

ج- المراجعات الضريبيه .

د- المداخل النقديه المتمثله بمعدل النقود المتداوله الى عرض النقد والمبادلات والوحدات ذات القيم المرتفعه .

التهرب الضريبي والطلب على النقود.

وفي هذه المحاوله تم استخدام اسلوب معدل النقود السائله اي النقود في التداول الى عرض النقد , ويقوم هذا الاسلوب على اساس ان المعاملات التي تتم في الاقتصاد الرسمي يحصل جانب منها باستخدام النقود المتداوله والجانب الاخر يتم باستخدام الحسابات الجاريه (Gutman.1977:26). اما المعاملات في اقتصاد الظل فانها تتم باستخدام النفود المتداوله . وبناءا على ذلك فان التغيرات في معدل نشاط اقتصاد الظل الى التغيرات في نشاط الاقتصاد الرسمي يمكن ان تحسب من خلال التغيرات التي تطرا على معدل النقود في التداول الى مجموع عرض النقد.

وفي هذا البحث تم اعتماد سنة1991 كسنة اساس على اعتبار ان نسبة النقود المتداوله الى عرض النقد هي اقل نسبة من باقي السنوات وقد تم اعتماد سلسلة زمنيه تمتد من 1991 – 2011

ومن خلال الجدول (2)ان العملة في التداول ظهرت بشكل اكبر من الودائع تحت الطلب واستمرت بالتزايد خلال افترات من 1991- 2011 مما اضطر الباحث الى حساب نسبة النقود في التدوال من مجموع عرض النقد الذي يتكون من الودائع تحت الطلب والنقود في التداول. وقد تم استخدام المعادلات التالية لغرض تقدير حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد العراقي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمال بدون النفطGDP ومن خلال البيانات المتوفرة في الجدول (2) (الجيلاني.2008 :16)

1-K = C/M1
2- RK= Kt – Kt-1
3- N= GDP/M1
4- SE=N*D

5-%SE =SE/GDP .NON OIL

اذ تمثلk نسبة العملة في التداولC إلى مجموع عرض النقد M1 .وN سرعة دوران النقود .وSE اقتصاد الظل وD الودائع تحت الطلب.وRK معدل النمو في نسبة العملة في التداول الى عرض النقدMI

GDP nonoil تمثل الناتج المحلي الإجمالي بدون مساهمة القطاع النفطي

جدول (2)المؤشرات النقدية والناتج المحلى الإجمالى للعراق للسنوات 1991-2011(مليون دينار)

المؤشرات / السنوات	الودائع تحت الطلب D	العملة في التداول C	الناتج المحلي الإجمالي GDP Non oil	مجموع C+D M1
1991	2797	21873	11722	24670
1992	7888	36021	46616	43909
1993	19296	67134	65622	86430
1994	39465	199936	325869	239401
1995	120666	584398	833338	705064
1996	78887	881616	1096656	960503
1997	108269	929828	857887	1038097
1998	159340	1192530	1460893	1351870
1999	208616	1275220	1440470	1483836
2000	253685	1474321	1324347	1728006
2001	376398	1782691	1065406	2159089
2002	449908	2563693	2894134	3013601
2003	1025664	4626794	9201180	5652458
2004	857518	7163006	22368780	8020524
2005	1143675	9112837	31048012	10256512
2006	948450	10968099	42438315	11916549
2007	1400525	14231700	49537182	15632225
2008	2811916	18492502	67591362	21304418
2009	2393722	21775679	80436930	24169401
2010	3165136	24342192	73595015	27507328
2011	3432000	28296000	86160600	31728000

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والبحوث ، التقرير الاقتصادي السنوي - النشرات السنوية للسنوات 1991-2011

جدول(3) %نسبة اقتصاد الظل في العراق من الناتج المحلي الاجمالي للسنوات 1991– 201 1

المؤشرات / السنوات	سرعة دوران النقود N	نسبة العملة في التداول الى عرض النقدk	معدل النمو rk Kt-k1993	الناتج المحلي الإجمالي GDP nonoil	اقتصاد الظل SE N.D	نسبة اقتصاد الظل الى الناتج المحلي الإجمالي nonoil
1991	0.5	88.7	11.1	11722	1399	11.9
1992	1.3	82.8	5.2	46616	10254	21.9
1993	0.7	77.6	0	65622	13507	20.5
1994	1.3	83.5	5.9	325869	51504	15.8
1995	1.2	82.9	5.2	833338	144799	17.3
1996	1.1	91.7	14.1	1096656	86775	7.9
1997	0.8	89.6	12.0	857887	86615	10.0
1998	1.1	88.0	10.4	1460893	175273	11.9
1999	0.9	86.0	8.4	1440470	187754	13
2000	0.7	85.0	7.4	1324347	177580	13.4
2001	0.5	82.0	4.4	1065406	188199	17.6
2002	0.9	85.0	7.4	2894134	404917	13.9
2003	1.6	81.8	4.2	9201180	1641062	17.8
2004	2.8	89.0	11.4	22368780	2401050	10.7
2005	3.0	88.8	11.2	31048012	3253899	11.1
2006	3.6	92.0	14.4	42438315	3414420	8.0
2007	3.1	91.0	13.4	49537182	4341627	8.7
2008	3.2	86.8	9.2	67591362	8998131	13.3
2009	3.3	91.0	13.4	80436930	7899283	11.8
2010	2.6	88.4	10.8	73595015	8229354	11.8
2011	2.7	89.1	11.6	86160600	9266400	10.7

المصدر – من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (2)

من خلال الجدول (3) يتبين لنا بان حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد العراقي تميز بالتذبذب ومن خلال العمود الاول الذي يمثل سرعة دوران النقود N للمده من 1991 –2011 اذ كانت منخفظه في بدايتها وتحديدا في سنة 1991اذ شكلت 0.5 ثم بدات ترتفع في سنة 1992 اذ وصلت الى 1.3 وانخفظت في سنة 1993 الى,0.7 ثم

ارتفعت في سنة 1994 الى 1.3. واستمرت بالتذبذبين الارتفاع والانخفاض الى سنة 2003 اذ ارتفعت الى, 1.6 واستمرت بالارتفاع من سنة 2004 الى سنة 2006 ثم انخفض في سنة 2007وارتفع في سنة 2008 و2009 على التوالي, 3.2 و303 ثم بدا بالانخفاض للسنوات 2010 و2011 على التوالي 206و207 هذا التذبذب في سرعة دوران النقود ادى الى ارتفاع نسبة الميل الحدي للادخار لدى الافراد وخاصة في فترات الازمات مثل الحصار الاقتصادي وحرب الخليج الثانية عام 9911 وما تلاها من عواقب استمرت الى 2003 اذ تم احتلال العراق , ,اضافة الى ثقة الافراد بقيمة الدينار العراقي كمخزن للقيمه, وعليه فان اقتصاد الظل بدا يتنامى للمده 1991 الى 1993 وكما يلي على التوالي 11.9و21.9و20.5 وكان متذبذبا كذلك تارة يرتفع وتارة ينخفض الا انه بدا بالانخفاض سنة 1994 والسنوات اللاحقة الى سنة 2000 اذ بدا اقتصاد الظل بالارتفاع ليصل في سنة 2001 الى 17.8 ان الزيادات الحاصلة في سرعة دوران النقود انما يعود الى ارتفاع معدلات التضخم بشكل مستمر وزيادة نسبة اقتصاد الظل بسبب ضعف الاجهزه الرقابية وان الانخفاض في سرعة دوران النقود اعتبارا من سنة 2010 و2011 لايعزى الا لسببين الاول هو عودة الثقه بالدينار العراقي كمخزن للقيمة والثاني ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي بسبب ارتفاع صادرات النفط العراقي من جهة وارتفاع اسعار النفط عالميا من جهة اخرى .وان انخفاض سرعة دوران النقود في السنوات 2010 و2011 وما شابهها من السنوات لايعود الى انخفاض اقتصاد الظل بل للسببين المذكورين اعلاه .

اما العمود الثالث من الجدول (3)والذي يمثل معدل التغير السنوي لنسبة العمله في التداول الى عرض النقد' باعتبار ان سنة 1993 هي سنة الاساس على اعتبارها تمثل اقل نسبة للعملة في التداول الى مجمل عرض النقد بنسبة 77,6 , اذ نلاحظ ارتفاع وانخفاض هذه النسبة وبشكل متذبذب اذ شكلت اعلى نسبة في عام 1996 وبنسبة 14,1 واقل نسبة عام 2003 اذ وصلت الى 4,2 ومن الملاحظ بان سرعة دوران النقود ترتفع وتنخفض تبعا للزيادة والانخفاض للعملة في التداول وتتأثر بنفس الأسباب التي تم ذكرها سابقا وهذا يؤكد تنامي اقتصاد الظل لان من أهم مؤشراته هو ارتفاع نسبة العملة في التداول الى مجموع العرض النقدي M1

وهذا ماكده العمود الاخير من الجدول (3)الذي يبين نسبة اقتصاد الظل الى الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي مستبعدين مساهمة قطاع النفط اذ كانت نسبه متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد سجل اعلى النسب في الاعوام على التوالي 1992و 1993 و2003 على التوالي21.9و20.5 و17.8 واقل نسب تمثلت بالاعوام على التوالي2006 , 2009 و1997 على التوالي8.0 و 9.8 و10.0

ومع هذه النسب التي ظهرت في هذا البحث لاقتصاد الظل الى الناتج المحي الاجمالي العراقي قياسا الى اقتصادات الظل في الدول ال145 دوله والتي تم التطرق لها في الجدول (1) لايزال العراق اقل من اغلب هذه الدول في مجال نسبة اقتصاد الظل إلى الناتج المحلي الإجمالي . وبهذا نكون قد أضفنا العراق ليكون الدوله رقم 146 في قياس اقتصاد الظل .

سابعا– الدور الذي يلعبه اقتصاد الظل في الاقتصاد العراقي :

ان موضوع اقتصاد الظل الذي تم تناوله في هذا البحث له اهميه كبيره وخاصة لأثاره على الاقتصاد العراقي فهو يشغل حيزا نسبيا كبيرا من الناتج المحلي الاجمالي اضافة الى ان اعداد كبيره من العاملين تعمل في هذا القطاع سواءا كان لحسابهم او لغيرهم وهنا لابد ان نفرق بين نشاطين تعمل في اقتصاد الظل :(الدوسكي .2008: 73)

النشاط الأول: الانشطه التي تعمل في قطاع الخدمات ضعيفة الانتاجيه متمثله بالباعة المتجولين وبائعي الصحف والحمالين وغيرهم , وعادة ماتكون ممارسة هذه المهن لفترة مؤقتة او دائمه والغرض منها هو ضمان الحد الادنى لتكاليف العيش .

النشاط الثاني: الأنشطة الانتاجيه الصغيرة التي من دعمها وتاهيلها ان تصبح اعمال ووحدات انتاجيه اكبر متمثلة بالاعمال الكهربائية والميكانيكية وورش النجارة والحدادة والصناعات النسيجية والجلدية. وهذه تمثل عناصر للتنميه الاقتصادية الحركية المفيده ومن خلال تحديثها ان تكون مفيده لتطوير الاقتصاد الوطني

وبالرغم من ان اقتصاد الظل له ايجابياته من خلال امتصاصه للبطالة عند معدل الاجر المنخفض السائد , الان هذا يعتبر حلا مؤقتا للفقر والبطالة وندرج فيما يلي اهم الاختلالات التي تؤدي الى نمو اقتصاد الظل في الاقتصاد العراقي :

1 – ان ضعف قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب عنصر العمل , هذا يؤدي الى دخول اعداد كبيره من العاملين للانشطه الاقتصادية غير الرسميه متمثلة باقتصاد الظل , كحالة لتحمل أعباء المعيشة .

2 – ان تاكل القوة الشرائية للعملة الوطنية يؤدي الى زيادة اعباء تكاليف المعيشة الامر الذي يؤدي بمحدودي الدخل بالبحث عن اعمال اضافية في انشطة غير رسمية متمثلة باقتصاد الظل .

3 – :تتمثل في الموازنة العامة للدولة المتمثل بالاختلال بين الايرادات العامة والنفقات العامة بسبب فلسفة السلطة في عمليات الدعم لبعض المنتوجات والتي بدورها تقلل من الاستثمار في القطاع الخاص الامر الذي يؤدي الى عدم عكس الكلفه الحقيقيه وبنفس الوقت لاتوفر العرض الكافي وهذا مما يشجع ظهور اقتصاد الظل.

4 – ان من اهم مميزات اقتصاد الظل انه يتجه نحو الاتساع في ظل وجود بيئة مضطربه وعدم وجود تنظيم في المؤسسات النقدية والمالية .

5 – ان انخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار ووجود الفجوة التكنلوجية التي يعاني منها العراق وفقدان القدرة التنافسية للمنتجات المحلية مقارنة بالمنتجات الخارجية ادى الى عزوف اصحاب المشاريع الإنتاجية من الاستمرار بالانتاج والخروج من السوق والتوجه الى اعمال وانشطه محدودة راس المال وذات قدرات انتاجية صغيرة وبشكل مستمر يمارس فيها خبراته متمثلة باقتصاد الظل.

6 – ان وجود عدد كبير من غير المتعلمين كان له الاثر الكبير في دخول الكثير من هؤلاء في هذه الانشطة غير الرسمية لأنها لاتحتاج الى خبرة وتعليم .

ثامنا – الآثار الإيجابية لاقتصاد الظل:

إن معظم الدراسات التى تمت تولي اهتماما واسعا على اقتصاد الظل أساسا على الجوانب السلبية التى يحملها وجود مثل هذا الاقتصاد سواء على مستوى التحليل الاقتصادى الكلى أو الجزئى. الا أن ذلك لا يعنى أنه لا توجد آثار إيجابية لمثل هذا الاقتصاد. إذ يشير (Mirus ,1994 :26) إلى أن هناك بعض الفوائد المرتبطة بوجود اقتصاد الظل على المستوى القومى. ذلك أن قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية. ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التى تحدث فى ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمى. كذلك فان هذا الاقتصاد سيكون قادرا على تقديم السلعة أو الخدمة بأسعار أقل ، وبالتالى يحقق آثارا توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودى الدخل. ويعنى ذلك أن الاقتصاد الخفى قد يؤدى الى تخفيض الفروق فى توزيع الدخل. كما أن هناك إمكانية أن يساعد نمو الاقتصاد الخفى على إيضاح التغيرات المطلوبة لكى يصبح الاقتصاد ككل فى وضع تنافسى. فقد يكون اقتصاد الظل اكثر استجابة للظروف والتغيرات على مستوى الاقتصاد بالشكل الذى قد يساعد صانع السياسة الاقتصادية على تبنى عملية التعديل الهيكلى المطلوبة لكى يظل الاقتصاد فى وضع أفضل. على أن ذلك لا ينطبق على كافة السلع التى يتم إنتاجها فى اقتصاد الظل ، فهناك بعض السلع والخدمات التى يتم إنتاجها فى اقتصاد الظل ولكنها تحمل آثارا سلبية على المستوى الاجتماعى مثل المخدرات والقمار وغيرها.

وان وجود اقتصاد ظل كبير الحجم ومنتج وديناميكي يعد ضرورة لعملية الاستقرار الاقتصادى فى الاقتصاديات الحديثة ، خصوصا مع تزايد درجات الجمود Inflexibilities فى الاقتصاد الرسمى. ففى بعض الأحوال قد تؤدى بعض جوانب الجمود فى الاقتصاد الى رفع معدلات الإفلاس بين المنشات ورفع معدلات البطالة. كذلك فقد تتوقف سياسات مكافحة التضخم بسبب الضغوط الناجمة عن الرأى العام والانخفاض فى مستوى شعبية الحكومة الأمر الذى يدفع الى سياسة اكثر تكلفة من الناحية السياسية من خلال السماح للتضخم بالاستمرار فى سبيل هدف التوظف الكامل. وهكذا يؤدى التفاعل بين الأنشطة الاقتصادية والسياسية الى سلسلة حلزونية من التضخم والبطالة. وفى مثل هذه الحالات قد يلعب اقتصاد الظل دور المهدئ الاجتماعى Social Mollifier . بل ويصل الحد بـــ الى القول بأنه " سواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادى ، فان وجود اقتصاد خفى منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادى :Duisburg , 1984) (219.

تاسعا – كيف يمكن التغلب على ظاهرة اقتصاد الظل:

يتفق معظم دارسى اقتصاد الظل على أن السياسات الاقتصادية سوف تكون أكثر فعالية إذا ما كان حجم اقتصاد الظل صغيرا. ومن ثم فقد اقترحت عدة إجراءات للتعامل مع ظاهرة اقتصاد الظل فى محاولة للقضاء عليه أو التخفيف من حدة الآثار المترتبة على وجوده. لقد أثبتت الدراسات كما سبقت الإشارة الى أن التهرب الضريبي يلعب دورا أساسيا فى نمو اقتصاد الظل(صالح,2005: 7)). غير أن التهرب الضريبى يرتبط بمعدل الضريبة. فإذا مال هذا المعدل الى الارتفاع فان معدل التهرب الضريبى يرتفع وبالتالى حجم اقتصاد الظل. أن معالجة اقتصاد الظل الناجم عن ارتفاع مستوى التهرب الضريبى أو ارتفاع معدل التهرب الضريبي لابد وان ترتبط بالاتى :

أ- إعادة إصلاح النظام الضريبي.

ب- مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدل الضريبة و التصاعد الضريبي.

ج- مراجعة أشكال الكشف عن مصادر الدخل وأساليب التحصيل.

د- تقليل المستندات والأوراق المطلوبة للمراجعة الضريبية وتبسيط الإجراءات خصوصا بالنسبة للمشروعات الصغيرة ذات الإمكانيات المحاسبية المحدودة.

هـ- مراجعة مدى حدة العقوبات على التهرب الضريبى.

و- مراجعة مدى ملائمة النظام الضريبى ككل. ويفترض من الناحية النظرية أن كل شخص يعمل فى اقتصاد الظل له احتمال اكتشاف أو إمساك متساو مع الآخرين. كذلك فانه إذا تم القبض عليه فلابد وأن يخضع لنفس العقوبة أو يدفع نفس الثمن. وبالرغم من بساطة هذا المدخل فان هناك بعض الأسئلة التى تحتاج الى إجابة. على سبيل المثال ما هو المعدل الأمثل للكشف عن المتعاملين فى اقتصاد الظل؟. وما هو مستوى العقوبة الأمثل؟. وما هو المعدل الأمثل للتهرب الضريبى؟. ربما يكون أحد الحلول هو وضع عقوبة أو غرامة عالية جدا مع التقليل من عمليات المراجعة الضريبية لان العقوبات ليس لها ثمن تقريبا بينما عمليات المراجعة مكلفة للغاية. إن السلطات الضريبية قد تكون قادرة على إتباع سياسات فعالة إذا كان لديها الوسائل التى تحدد بمقتضاها ما إذا كان الشخص يحاول أن يتهرب من دفع الضرائب أم لا. ويمكن أن يتم ذلك على سبيل المثال من خلال مقارنة التقارير المقدمة من الفرد عن دخله بمستوى دخول الأشخاص الآخرين الذين يخضعون للضريبة والذين يعملون فى نفس الوظيفة أو يقيمون فى نفس المنطقة السكنية. فإذا ثبت اختلافها يتم اجراء مراجعات دورية لهذا الشخص. بمعنى آخر فان هناك احتمالات مراجعة ضريبة تختلف حسب المجموعات المختلفة فى المجتمع. (عوض الله, 2002: 8)

إن احتمال الاكتشاف ومدى حدة العقوبات على التهرب الضريبى تؤثر على حجم اقتصاد الظل. فبشكل عام إذا كانت العقوبات حادة ، وكذلك إذا ارتفع احتمال الاكتشاف ، فان الحوافز نحو دخول الأفراد الى اقتصاد الظل سوف تكون أقل. الا أن تنفيذ هذه السياسة ليس أمرا سهلا. إذ أن عملية فرض الضرائب والمراجعة الشاملة لمصادر الدخل والمستندات المقدمة تتطلب تكاليف مرتفعة. ولذلك فان إتباع هذه السياسات القمعية لابد وأن يوضع فى إطار من تحليل التكاليف / العوائد Cost/Benefit Analysis من وجهة نظر المجتمع. أكثر من ذلك فان زيادة العقوبات وزيادة احتمال الاكتشاف سوف يترتب علية اتجاه الممولين نحو تجنب الضريبة ، حيث يقل إقبال الممولين على الأنشطة الخاضعة للضريبة والتى سيقومون بإخفاء جانب من دخولهم منها. كذلك فان هناك مشكلة ميل نحو تزايد أثر الانتشار Ratchet Effect والذى يتمثل فى أنه قد لا يكون لدى الأفراد رغبة فى البداية فى دخول اقتصاد الظل ، الا أنهم بعد دخوله قد يكون من الصعب إخراجهم منه ، بمعنى أخر إذا أدت الضريبة الى تحول الأفراد نحو اقتصاد الظل فقد يصعب انتشالهم منه بمجرد خفض الضرائب.

إن تخفيض عملية التهرب الضريبى من خلال زيادة عمليات المراجعة الضريبية لاشك عملية مكلفة. أكثر من ذلك فان منع التهرب الضريبى قد يحمل أثارا سلبية وليس إيجابية. ذلك أن القضاء على التهرب الضريبى بشكل كامل أمر شبه مستحيل ومن ثم يكون من الأفضل ألا نقضى على التهرب الضريبى بالكامل ولكن أن نحاول التوصل الى وضع أمثل حيث تتساوى فيه التكلفة الحدية للقضاء على الاقتصاد الخفى مع الإيراد الحدى الذى ينتج عن هذه العملية. وبالرغم من أن هذه السياسة تبدو لأول وهلة سهلة ، الا أن صياغة هذه السياسة والتطبيق العملى أمر قد تكون صعبة للغاية. فالسلطات لديها العديد من الأسلحة التى يمكنها اللجوء إليها لمكافحة الاقتصاد الخفى ، على سبيل المثال تكثيف عمليات التفتيش الضريبى ، وزيادة العقوبات ، وخفض معدلات الضرائب... الخ. ويحتاج تحقيق الوضع الأمثل الى عملية اجراء موازنة دقيقة بين هذه الأدوات. وقد تساعد عملية كذلك لابد من تعديل معدلات الضرائب مع معدلات التضخم ، أو ما قد يطلق عملية التقييس فى ظل وجود التضخم Inflation Indexation فى التخفيف من الاتجاه نحو الاقتصاد الخفى. إذ أن عملية التقييس سوف يترتب عليها التقليل من الشعور بأن التضخم سيؤدى الى نوع من عدم العدالة فى توزيع الدخل ، أو أن دافعى الضرائب سوف ينتقلون الى شرائح أعلى مع ارتفاع الأسعار بما يدفعهم الى تفضيل التهرب الضريبى. أما عدم تقييس معدل الضريبة بالتضخم فسوف يؤدى الى زيادة مستوى اقتصاد الظل.(عوض الله ,2002 :11)

وهناك بعض الاجراءات التي قد تكون ذات فائده للحد من ظاهرة اقتصاد الظل ، منها زيادة الغرامات على هؤلاء الذين يعملون فى صورة خفية ، وكذلك على هؤلاء الذين يقومون بتوظيفهم ، وكذلك زيادة أعداد مفتشى العمل ، وإظهار درجة أكبر من التحكم والسيطرة على هذه الأشكال من العمالة الخفية. كذلك تنمية الوعى الجماهيرى بأهمية الظاهرة وآثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع وأهمية الحاجة الى تحجيم هذا الاقتصاد. وأيضا إدخال قوانين وإجراءات جديدة للتعامل مع الظاهرة ، مثل تخفيض أو على الأقل تثبيت مستويات

الضرائب وتقليل اشتراكات التأمينات الاجتماعية وتغيير بعض قوانين العمل أو إلغاءها ، والتشدد فى تطبيق الإجراءات الموجودة أو إدخال إجراءات جديدة للحد من العمالة المنزلية والأعمال المؤقتة والتعاقدات من الباطن وغيرها من الأشكال التى تسمح بازدهار اقتصاد الظل.

وبالرغم من أن الكثير من الدول قد مارس بعض أو كل هذه الإجراءات للقضاء على هذه الظاهرة الا انه يبدو أن هذه الإجراءات لم تكن ناجحة فى السيطرة عليه. فمازال يمثل ظاهرة لا يمكن إغفالها فى كافة الدول بل مازال ينمو فى الكثير من الدول ، مما يعنى أن هذه الإجراءات لم تكن ناجحة. أن علاج ظاهرة اقتصاد الظل لا يمكن أن يتم بدون الوقوف على الأسباب الحقيقية لوجود هذا الاقتصاد. فزيادة مستوى العقوبات المرتبطة بالاشتراك فيه عادة ما تتناول الأعراض الناتجه عنه دون أن تلمس الأسباب الحقيقية للنمو. بل على العكس من ذلك فإنها ترفع من تكلفة المخاطرة للمتعاملين فى هذا الجانب من الاقتصاد وتكون النتيجة أسعارا أعلى للأنشطة التى يتم ممارستها فى هذا الاقتصاد ، ومن ثم انخفاض فى مستويات المعيشة لعموم جمهور المتعاملين فيه.

ومما سبق يتضح أن القضاء على اقتصاد الظل مسألة شبه مستحيلة ، ففى جميع الدول المتقدمة والنامية سوف يتعايش اقتصاد الظل جنبا الى جنب مع الاقتصاد الرسمي. ومن ثم يصبح السبيل الوحيد أمام صانع السياسة الاقتصادية , هو محاولة البحث عن علاج يناسب طبيعة الأسباب التى تقف وراء الظاهرة ، والتى تنصب أساسا على تخفيض الحوافز نحو الانضمام الى هذا الاقتصاد ، وزيادة درجة جاذبية الاقتصاد الشرعى بالشكل الذى يجعل حجم اقتصاد الظل هامشيا ، وذلك فى إطار من وزن التكاليف والعوائد المرتبطة بوجود هذا الاقتصاد ، وتلك المرتبطة بالقضاء عليه بحيث نصل الى ما يمكن أن نطلق علية الحجم الأمثل لاقتصاد الظل الذى يسمح له بأن يتعايش مع الاقتصاد الرسمى ، وبالشكل الذى يقلل من الآثار السلبية لاقتصاد الظل الى أدنى مستوى ممكن.

عاشراً- الاستنتاجات :

وفيما يلي ندرج اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من خلال هذاالبحث حول اقتصاد الظل في الاقتصاد العراقي:

1 –ان سبب انتشار ونمو اقتصاد الظل في الاقتصاد العراقي يعود الى مجموعة من المعوقات في قطاع الاعمال وقطاع الاقتصاد الرسمي الموجودة في السياسات العامة ومن اهمها . التعقيدات السارية في القوانين والتشريعات . اتساع رقعة الفساد الاداري والمالي . اضافة الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات . اضافة الى وجود اعمال مربحة في قطاع اقتصاد الظل .

2 –ان اسباب ظهور اقتصاد الظل يعود الى قلة فرص العمل المتاحة وازدياد رقعة البطالة وهذا ناتج لقلة المشاريع في القطاعين العام والخاص ومحدوديتها.

3 –ضعف الثقافة حول هذا القطاع اضافة الى الى ضعف الرقابة ومتابعة هذا القطاع وممارساته .

4 –ضعف وومحدودية التشريعات التي تنظم انشطة هذا القطاع وعدم الانتباه له كونه قد يكون قطاع ساند للاقتصاد الرسمي.

5 –غياب الرؤية التنظيميه والاستراتيجية لغرض تسجيل الاعمال والممارسات التي ضمن هذا القطاع.

6 – يتبين ان هذا القطاع يحقق مزايا متعدده من بينها توفير فرص العمل وزيادة الدخل اضافة الى الحد من الهجرة .

7 – ان هذا القطاع له تاثيرات سلبية على المجتمع اهمها ارتفاع معدلات التهريب والانتشار العشوائي للسلع

8 –اصبح هذا القطاع منافسا للقطاع الرسمي من خلال تنامي واتساع الانشطة والممارسات التي تتم ضمن قطاع اقتصاد الظل .

9 – توضح لنا بان حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد العراقي يمتاز بالتذبذب ,اذ تبين ان نسبة اقتصاد الظل الى الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي اذ كانت نسبه متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد سجل اعلى النسب في الاعوام على التوالي 1992و 1992 و2003 واقل نسب تمثلت بالأعوام على التوالي2006 , 2009 و1997 .

احد عشر – التوصيات :-

ومن اهم التوصيات التي خرج بها هذا البحث ندرجها فيما يلي:

1- قيام الجهاز المركزي للإحصاء بوضع معطيات رقميه ولو بشكل تقريبي عن فعاليات الاقتصاد الموازي باختصار الأساليب الموائمة لطبيعة اقتصاد الظل وتعقيداتها والاغتناء والاستفادة من تجارب البلدان الاخرى وكذلك من اساليب القياس التي وردت في هذه الورقة للاسترشاد بنتائجها من قبل المخططين وصانعي القرار والسياسات ألاقتصاديه .

2- السعي الجاد نحو تخفيف القيود والضوابط وتجنب المبالغة والإفراط فيها من خلال مراجعة وتحليل نتائجها خلال فترة تطبيقها في إطار رؤية علميه شامله وتخص بالذكر هنا السياسة الضريبية وضرورة عدم اعتماد تعظيم الإيراد مقياساً مطلقاً ومنفرداً لتقييمها دون تنظيم الارتدادات العكسية المحتملة لمثل هذه السياسات على الجوانب ألاقتصاديه والاجتماعية ومنها ظاهرة اقتصاد الظل

3- التأكيد على أهمية رصانة الجهاز الإداري التنفيذي المكلف بتطبيق ومتابعة القوانين والتشريعات المنظمة للحيلولة دون سوء استغلالها وذلك من خلال التأكيد على مبادئ العدالة والشمولية في التطبيق بعيداً عن أساليب الابتزاز والمنافع الشخصية الرشوة والتمييز والتي قد تؤدي بمجملها إلى تفاقم ظاهرة اقتصاد الظل بدلاً عن معالجتها او التخفيف منها .

4- زيادة اهتمام الدولة بهذا القطاع من خلال توضيح موقفها في الوقت الحاضر والمستقبل من هذا القطاع من خلال إعداد دراسات تبين جدواه ألاقتصاديه وآفاقه المستقبلية لغرض توفير البيانات اللازمة عن هذا القطاع وسهولة مراقبته.

5- الإكثار من التوعية حول الدور الذي يلعبه اقتصاد الظل في المجتمع والاقتصاد الوطني من خلال وسائل الإعلام .

اثنا عشر –المصادر

المصادر العربية :

1 – العمري،احمد بن محمد,جريمة غسل الأموال , الرياض، مكتبة العبيكان , ط1 2000.

2 – الدوسكي ،أزاد احمد سعدون ،وآخرون, واقع الاقتصاد العراقي مع الإشارة إلى الاقتصاد العراقي ,المكتب الاستشاري في كلية دهوك 2008 .

3 – الجيلاوي,أسامه،الاقتصاد الخفي في ليبيا :أسبابه ،حجمه آثاره الاقتصادية،مصرف ليبيا المركزي.منـــشور على موقع مصرف ليبيا المركزيwww.CBI.gov.ly

4– البنك المركزي العراقي ،بيانات متفرقة للسنوات من 1991 – 2011 .

5 – سلمان,حيان احمد ،الاقتصاد الخفي مازال خارج الخطة ،مجلة الاقتصاد والنقل،سوريا ,عدد7، 2006

6 – شنا يدر .فردريك وآنستي ,دومنيك ,الاختباء وراء الظلال (نمو الاقتصاد الخفي),قـــضايا اقتـــصادية 30 ,صندوق النقد الدولي ،واشنطن ،2002 .

7– صالح ,عبد الجبار محمد,الاقتصاد الموازي في العراق,بحث مقدم إلى وزارة التخطيط .بغداد ,2005 .

8 – عبد العظيم,حمدي ،غسيل الأموال في مصر والعالم،دار الدراسات في الاقتصاد الدولي ,القاهرة 1997 9 – عبد المهدي,عادل ,الموسوعة الاقتصادية ،دار ابن خلدون للطباعة والنشر ,بيروت ،لبنان 1985 .

10– عوض الله ,صفوت عبد السلام ،الاقتصاد السري ,دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق معالجتـــه .دار النهضة العربية 2002 .

11– مركز المشروعات الدولية الخاصة، القطاع غير الرسمي في العراق – دراسة استكشافيه ، 2008 .

المصادر الاجنبية :

1- Gutmann, P. *“ The Subterranean Economy “* Financial Analysts Journal, Nov./ Dec..1977

2 - Frey, B. and Hannelore, W. “ What Produces a Hidden Economy?: An international Cross Section Analysis “. Economic Journal. Vol. 49. 1983.

3 - Duisburg, D.C. [1984] “ The Growing Shadow Economy: Implications for Stabilization Policy “. Intereconomics, Sept./Oct.1984.

4 -Mirus, R. & Smith, R. “ Canada’s Under Ground Economy “ Canadian Business Review. Volume 21.1994

5 - Hansson, I. “ The Underground Economy in a High Tax Country: The Case of Sweden “ in Tanzi (1982).